

المبحث الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي تلك المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية والمالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المحتوى المعلوماتي والخصائص النوعية وكذا الأطراف المستخدمة لها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية والمالية

الفرع الأول: مفاهيم المعلومات المحاسبية والمالية

أولاً- المعلومات المحاسبية: هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً.¹

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداولاً بشكل واسع في كثير من الأدبيات والأبحاث التي ترى أنه من الضرورة النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات ذات المصادر المختلفة هي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيده في عملية اتخاذ القرارات.²

وعموماً تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

ثانياً- المعلومات المالية: هي معلومات مجالها أوسع من المعلومات المحاسبية، تم التحصل عليها وحسابها بناءً على معلومات اقتصادية، قانونية، بيئية، مثل: رقم الأعمال السنوي، معدل العائد الداخلي.

وعموماً تعرف المعلومات المالية على أنها كافة المعلومات (المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية) التي تمكن جميع الأطراف المهتمة بأمر الشركة لاتخاذ قراراتهم.

وفي الواقع العملي فإن المعلومة المالية ملازمة للمعلومة المحاسبية إذ يصعب الفصل بينهما، وعليه فإن المعلومات المالية تنشأ من المعالجة المحاسبية لمختلف التدفقات المالية والمادية للكيان الاقتصادي، وبما أن التطبيقات المحاسبية تختلف من بلد لآخر لاعتبارات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وعلمية. فقد كان من الصعب إيجاد لغة مُوحدة تمكن مستعملي المعلومات المالية وخاصة المستثمرين من القيم بعمليات المقارنة اللازمة

لتقييم وانهاز الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية الدولية، وكذا البحث عن مصادر التمويل المناسبة. فكانت المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية IAS/IFRS، التي وحدت المبادئ الكفيلة بالحصول على هذه المعلومات والتي وضعت مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز بها هذه المعلومات.¹

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المعلومات المحاسبية والمالية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة واستخدام الميكنة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال وتخصيصها، وفي المحافظة على الأصول والرقابة عليها كما تساعد في تخطيط العمليات وقياس التكلفة وتحقيق الرقابة وتقييم الأداء والمساهمة في صنع وترشيد القرارات²، حيث أنه تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها.

ويتم توفير المعلومات المحاسبية والمالية لتفي باحتياجات كافة المستخدمين وتمكنهم من تقييم المركز والأداء المالي وكذا تحديد مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية، وهذا من خلال التقارير المالية التي تمد كافة الأطراف بالمعلومات المحاسبية والمالية وكذلك غير المالية.

وانطلاقاً من أهمية المحتوى المعلوماتي بُذلت جهود حثيثة من مختلف الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية المالية

الفرع الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية والمالية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتمثل في:

أولاً- القوائم المالية (Etats financiers):

القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فان مكونات القوائم تتمثل في:¹

- أ- الميزانية العمومية؛ ب- قائمة الدخل؛ ج- قائمة التغيير في حقوق الملكية؛ د- قائمة التدفقات النقدية؛
- هـ- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

ثانياً- تقرير مراجع الحسابات (Rapport Commissaire Aux Comptes):

ويعدده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.

ثالثاً- تقرير مجلس الإدارة (Rapport du Conseil d'Administration):

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازها في العام القادم.²

رابعاً- التقارير المؤقتة:

وهي التقارير التي تعدها إدارة المؤسسة على مدار السنة وتكون إما ربع سنوية أو نصف سنوية، والتي تحتوي على تقرير الأداء الاجتماعي وتقرير حول العمالة وكذا تقرير الموارد البشرية وتقرير يلخص الجوانب المالية.

الفرع الثاني: احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية

خصص الإطار التصوري لمجلس (IASB) عدة خصائص نوعية للمعلومات المالية وهذا خدمة للمستعملون المقصودين واحتياجاتهم المختلفة، حيث يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية إلى نوعين من الأطراف الداخلية والخارجية كما يلي:

أولاً- الأطراف الخارجية: وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل في:

أ- المالكين الحاليين والمستثمرين: يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات المتعلقة بمخاطر الإستثمار والمردودية المرتقبة والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء الإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى ومدى قدرتها على توزيع الربحية؛

ب- المقرضين: وهم المؤسسات المالية والمصارف، حيث يحتاجون إلى معلومات لتقييم مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون؛¹

ج- الموردین: تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للموردين؛

د- الجهات الحكومية: وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون، حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة، وحساب الدخل القومي، وفض النزاعات وتحليل النشاط الاقتصادي؛²

هـ- نقابات العمال: يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم؛

و- العملاء: يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات؛

ز- الجمهور: يهتم الجمهور بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي، كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.³

ثانياً- الأطراف الداخلية: وهي كافة الأطراف العاملة في أداء نشاط الشركة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

أ- الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء الشركة اتجاه المالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة؛

ب- المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية؛

ج- الموظفين: يحتاج الموظفون إلى معلومات لمتابعة أعمال الشركة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للشركة.¹

1. تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية المالية على أنها "ميزانية محاسبية معدلة بالاعتماد على مبدأ السيولة المتزايدة للأصول والاستحقاقية المتزايدة للخصوم". حيث ينص مبدأ السيولة المتزايدة على ترتيب عناصر الأصول حسب المدة اللازمة لتحويلها إلى سيولة (أقل من سنة أو أكثر من سنة)، ويتم ترتيب عناصر الأصول حسب هذا المبدأ تصاعدياً من الأقل سيولة (التشittات) إلى الأكثر سيولة (حسابات الخزينة). أما مبدأ الاستحقاقية المتزايدة فينص على ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة استحقاقيتها أو مطلوبيتها من طرف أصحابها، ويتم ترتيب عناصر الخصوم حسب هذا المبدأ تصاعدياً من الأقل استحقاقية (رأس مال المؤسسة) إلى الأكثر استحقاقية (التسبيقات البنكية الجارية أو خصوم الخزينة).

2. مكونات الميزانية المالية

أولاً- عناصر الاصول

- ترتب عناصر الأصول في الميزانية المالية وفقاً لمبدأ السيولة المتزايدة ضمن مجموعتين أساسيتين هما:
- الأصول الثابتة (Actif Immobilisé) (أعلى الميزانية): تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية واحدة، والتي تتحول إلى سيولة في مدة تفوق السنة وتنقسم إلى مجموعتين جزئيتين:
 - القيم الثابتة: تضم كل التشittات المادية، غير المادية والمالية.
 - القيم الثابتة الأخرى: تضم ذلك الجزء من الأصول الجارية الذي سيتحول إلى سيولة في فترة تتعدى 12 شهر. وسميت القيم الثابتة الأخرى لأنها تضم باقي الأصول التي أضيفت إلى الأصول الثابتة لكون فترة مكوثها داخل المؤسسة تتجاوز سنة و هذا لتميزها عن القيم الثابتة التي كانت تمثل تشittات في الميزانية المحاسبية.
 - الأصول المتداولة (Actif Circulant) (أسفل الميزانية): تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في دورة استغلالية واحدة، والتي تتحول إلى سيولة في مدة تقل عن السنة وتنقسم إلى ثلاث مجموعات جزئية:
 - قيم الاستغلال (Valeurs d'exploitation): تضم حسابات المخزون المرتبطة بالدورة الاستغلالية.
 - قيم غير جاهزة أو قيم قابلة للتحقيق (Valeurs réalisables): تضم حقوق المؤسسة الواجب تحصيلها في فترة تقل عن 12 شهر.
 - قيم جاهزة أو متاحات (Disponibilités): تضم حسابات السيولة وشبه السيولة مضافاً إليها الأوراق التجارية القابلة للتحصيل أو المخصومة - في حدود سقف الخصم المسموح به -.

ثانياً- عناصر الخصوم

- ترتب عناصر الخصوم في الميزانية المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاقية المتزايدة ضمن مجموعتين أساسيتين هما:
- الأموال الدائمة (CAPITAUX PERMANANTS): تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها، وتنقسم بدورها إلى مجموعتين جزئيتين:
 - الأموال الخاصة (Fonds Propres): هي الأموال المملوكة للمؤسسة والموضوعة تحت تصرفها بصفة دائمة وتتمتع باستحقاقية شبه معدومة (لا يمكن إرجاعها لأصحابها إلا بعد انتهاء عقد المؤسسة أو إعلان إفلاسها).
 - الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (DLMT): هي الأموال المملوكة للغير والموضوعة تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة (> 5 سنوات) أو متوسطة (من 1 إلى 5 سنوات).
 - الديون قصيرة الأجل (DCT): تتعلق بالديون التي تستفيد منها المؤسسة لفترة تقل عن سنة.

3. معالجة عناصر الأصول والخصوم ضمن الميزانية المالية

- تعتبر الميزانية المحاسبية من وجهة نظر الإدارة المالية وثيقة ساكنة تعكس صورة عن الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين (12/31 من كل سنة) فهي بذلك لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية التي تحدث خلال السنة المالية وهذا يستدعي ضرورة إخضاعها لبعض التعديلات للحصول على وثيقة مالية أكثر ديناميكية وهي الميزانية المالية والتي تسمح بتحقيق أهداف مالية بحتة لغرض التسيير المالي تتمثل أساساً في:
- تحديد القيمة الحقيقية للمؤسسة.
 - تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و تقدير حجم مديونيتها.
 - تقييم المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على السداد، العسر المالي و الإفلاس.

أولاً- مراحل المعالجة

تمر عملية معالجة الأصول والخصوم ضمن الميزانية المالية بالمرحلات التالية:

- المرحلة الأولى-** ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية وفقاً لمبدأ السيولة المتزايدة والاستحقاقية المتزايدة.
- المرحلة الثانية-** استغلال المعلومات المقدمة في الملاحق للتأكد من أن كل عناصر الميزانية تستجيب لمبدأ السنوية في تحديد الكتل الكبرى للميزانية المالية، بحيث تصنف عناصر الأصول إلى عناصر سيولتها فوق السنة، أي طويلة المدى، وأخرى سيولتها قصيرة المدى أي أقل من سنة. وتصنف عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق إلى عناصر درجة استحقاقها فوق السنة، أي طويلة المدى وأخرى درجة استحقاقها قصيرة المدى أي أقل من سنة.
- المرحلة الثالثة-** يتم تقييم أصول المؤسسة بالقيم الحقيقية لها وليس بالقيم التاريخية لذا يتعين على المحلل المالي أن يتأكد من أن أهم موجودات المؤسسة قد خضعت للتقييم حسب قيمتها السوقية ضمن الميزانية المالية، وهذا من خلال اللجوء إلى استغلال المعلومات المقدمة في الملاحق.

المرحلة الرابعة- التأكد بعد نهاية عملية المعالجة من أن الميزانية المالية تحقق معادلة التوازن التالية:

$$\sum \text{الأصول} = \sum \text{الخصوم}$$

ذلك أن توازن الميزانية المالية مبني على أساس صحة التعديلات التي تقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، و بالتالي كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة.

ثانياً-أهم التعديلات في عملية المعالجة

من أجل الحصول على ميزانية مالية مضبوطة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة لا بد من مراعاة الملاحظات التالية:

← بالنسبة لعناصر الأصول:

- مخزون الأمان أو العمل (Stock de sécurité) : تقوم المؤسسة بتحديد مخزون الأمان، الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة دون توقف، والذي يبقى في حوزتها بصفة دائمة، حيث تجمد المؤسسة جزء من المواد الأولية التي يجوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ندرتها أو زيادة في الطلبات، لذا يضم هذا الجزء من المخزونات إلى القيم الثابتة الأخرى والباقي يبقى ضمن الأصول المتداولة كمخزون متداول.

- الحقوق والحقوق المشكوك فيها: إن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم التأكد من دفع بعض المدينين لمستحقاتهم في الآجال المحددة، مما يجعل عملية تحصيلها قد تفوق السنة وبالتالي يضم هذا الجزء إلى الأصول الثابتة تحت بند القيم الثابتة الأخرى أو تبقى ضمن القيم القابلة للتحقيق مع باقي الحقوق الجيدة إذا تأكد تحصيلها في أقل من ذلك.

- سندات التوظيف: تعبر عن المبالغ التي وظفتها المؤسسة لدى مؤسسات مالية أو مؤسسات أخرى لمدة قد تكون محددة أو غير محددة. فإن بقيت لدى الغير لمدة تزيد عن السنة ستعتبر كاستثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة وبالتالي يضم هذا الجزء إلى الأصول الثابتة تحت بند القيم الثابتة الأخرى أو للقيم القابلة للتحقيق إذا تأكد تحصيلها في أقل من ذلك.

- المبالغ المحجوزة لدى البنك: هي عبارة عن أرصدة ومبالغ تمتلكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك (في حالة خلافات قضائية أو كضمان لشراء استثمارات أو إتمام صفقة تجارية أو لأسباب أخرى) فتضم إلى القيم الثابتة الأخرى إن جمدت لأكثر من 12 شهر أو للقيم القابلة للتحقيق إذا جمدت لأقل من ذلك.

- أوراق القبض المستحقة وأوراق القبض المخصوصة: تمثل الأوراق التجارية التي أرسلت للتحصيل (عند وصول تاريخ استحقاقها) سيولة بالنسبة للمؤسسة لذلك تضم لأصول الخزينة. بينما تلك التي أرسلت للخصم لدى البنك (لم يصل تاريخ استحقاقها بعد) فتعتبر كحقوق شبه سائلة بمجرد إرسالها للخصم وتضم للقيم الجاهزة لكن بالقيمة الحقيقية لها أي بالقيمة الاسمية منقوصاً منها قيمة الخصم و الفرق يعتبر كعبء يحمل على النتيجة المالية.

← بالنسبة لعناصر الخصوم:

- تنقسم مؤونة الأعباء عن الخصوم غير الجارية إلى:

- مؤونة مبررة : تضم إلى الديون وتصنف حسب أجل استحقاقها إلى ديون متوسطة أو قصيرة الأجل.
 - مؤونة غير مبررة : لا تعتبر من الديون ولكن يسترجع العبء المترتب عنها وتدخّل في تحديد النتيجة المالية.
 - المؤونة التي لم يتم البت فيها بعد: تأخذ الطابع الاحتياطي فتصنف ضمن الأموال الخاصة.
- تصحيح وتوزيع النتيجة المالية للدورة حسب قرارات الجمعية العامة للمؤسسة وترتيبها حسب مدة استحقاقيتها في الميزانية المالية، يتم تحديد النتيجة المالية حسب القاعدة التالية:

$$\text{النتيجة المالية للدورة} = \text{النتيجة الصافية للدورة} + \text{الترحيل من جديد}$$

- إذا كانت النتيجة المالية للدورة موجبة يتم توزيعها حسب ما تقرر.
- إذا كانت النتيجة المالية للدورة سالبة تصنف كأموال خاصة وتطرح من حساب الترحيل من جديد.

– تدفع الديون عادة على عدة أقساط سنوية، وبالتالي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأقساط الواجبة التسديد خلال السنة من تلك التي تتعدى السنة، وبالتالي يتم إعادة توزيع الديون حسب جدول استحقاقها الزمني بما فيها الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي.

– ديون الشركاء في حساباتهم الجارية، إن تم تجميدها لأكثر من سنة يجب أن تضم للديون المتوسطة أو الطويلة.
– التسيقات البنكية الجارية (Concours Bancaires Courants) هي عبارة عن قروض بنكية قصيرة، تتحصل عليها المؤسسة لمواجهة التزامات مالية طارئة فهي عبارة عن تسهيلات للخزينة لا بد أن تظهر ضمن خصوم الخزينة في أسفل الميزانية لأنها الأكثر استحقاقية.

4. شكل الميزانية المالية

تأخذ الميزانية المالية شكلين، إما ميزانية مالية مفصلة أو ميزانية مالية مختصرة.

جدول رقم (1): الميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
.....	أموال دائمة:	أصول ثابتة:
.....	• أموال خاصة:	• قيم ثابتة:
.....	التثبيات المادية
.....	التثبيات غ المادية
.....	التثبيات المالية
.....	• ديون طويلة و متوسطة الأجل:	• قيم ثابتة أخرى:
.....
.....
.....
.....	ديون قصيرة الأجل:	أصول متداولة:
.....	• قيم الاستغلال:
.....
.....	• قيم قابلة للتحقيق:
.....
.....	• قيم جاهزة:
.....
.....
.....	مجموع الخصوم	مجموع الأصول

حيث: مجموع الأصول = مجموع الخصوم

جدول رقم (2): الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	%	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
.....	أموال دائمة:	أصول ثابتة:
.....	• أموال خاصة	• قيم ثابتة
.....	• ديون طويلة و متوسطة الأجل	• قيم ثابتة أخرى
.....	ديون قصيرة الأجل:	أصول متداولة:
.....	• الديون القصيرة ¹	• قيم الاستغلال
.....	• التسبيقات البنكية الجارية	• قيم قابلة للتحقيق
.....	• قيم جاهزة
%100	مجموع الخصوم	%100	مجموع الأصول